دور الجامعـــــة فى نشـــــر الثقافـــة القانونيـــة لطلابهـــا

"تصور مقترح"

إعداد

أ/ همت فرج عباس السودانى

مُعلمة دراسات اجتماعية

اشراف

ا.د/ هانى محمد يونس موسى

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية - بجامعة بنها

د/ هناء محمد محمدى هيكل

مدرس أصول التربية- كلية التربية

بجامعة بنها

دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها "تصور مقترح"

مستخلص البحث:

تُعد الثقافة القانونية أحد الروافد الهامة التى تقوى الشخصية وتجعل فيها إرادة قادرة على مواجهة الحياة بغير جهل بها، فالقانون مرتبط بجميع نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، لذلك فإن نشر الثقافة القانونية لها أثر إيجابى فى تكوين شخصية الفرد؛ حيث إنها تجعل منه مواطنًا صالحًا يحترم القانون، كما يكون هذا القانون فى موقف الدفاع عن هذا المواطن الصالح، ويأتى دور الجامعة فى تحقيق نشر الثقافة القانونية، حيث تُعد الجامعة من أبرز المؤسسات التربوية والتعليمية التى تتحمل مسؤوليات كبيرة فى خدمة المجتمع، ونشر الثقافة الصحيحة المبنية على أسس علمية، إذ إنها تقوم بدور مهم فى ترسيخ المبادىء والقيم التربوية، أى ترسيخ مبادئ احترام القانون ونشر الثقافة القانونية واحترام حقوق الآخر، وذلك من خلال العديد من البرامج والوسائل والآليات التى تحدث تغييرًا إيجابيًّا كبيرًا تجاه تعميم تلك الثقافة بين طلاب الجامعة، ويهدف البحث الحالى إلى التعرف على واقع دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها، ثم وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها.

الكلمات المفتاحية: دور، الثقافة القانونية، الجامعة.

The role of the university in spreading the legal culture to its students
"Suggested Perception"

Abstract:
Legal culture is one of the important tributaries that strengthen the personality and make the will capable of facing life without ignorance of it, The law is linked to all aspects of economic, social, political and administrative life Therefore, the dissemination of legal culture has a positive impact on the formation of the personality of the individual, It makes him a good citizen who respects the law, and this law is in a position to defend this good citizen, on scientific grounds, as it plays an important role in consolidating educational principles and values, it consolidating principles of respect for the law, dissemination of legal culture and respect for the rights of others, through many programmes, means and mechanisms that make a significant positive change towards the dissemination of that culture among university students, The current study aims to identify the reality of the university's role in spreading the legal culture to its students, and then develop a proposed vision to activate the university's role in spreading the legal culture to its students.

Keywords: legal culture, university.

مقدمة:

تُعد الثقافة القانونية أحد الروافد الهامة التى تقوى الشخصية وتجعل فيها إرادة قادرة على مواجهة الحياة بغير جهل بها، فالقانون مرتبط بجميع نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، لذلك فإن نشر الثقافة القانونية لها أثر إيجابى فى تكوين شخصية الفرد؛ حيث إنها تجعل منه مواطنًا صالحًايحترم القانون، كما يكون هذا القانون فى موقف الدفاع عن هذا المواطن الصالح، ويضمن حقوقه أمام من يحاول مصادرتها من أى شخص أو جهة.

ويأتى دور الجامعة فى تحقيق نشر الثقافة القانونية، حيث تُعد الجامعة من أبرز المؤسسات التربوية والتعليمية التى تتحمل مسؤوليات كبيرة فى خدمة المجتمع ونشر الثقافة الصحيحة المبنية على أسس علمية إذ إنها تقوم بدور مهم فى ترسيخ المبادئ والقيم التربوية ***(الحازمى، ٢٠١٥: ٣٦٨).*** أى ترسيخ مبادئ احترام القانون ونشر الثقافة القانونية واحترام حقوق الآخر من خلال العديد من البرامج والوسائل والآليات التى تحدث تغييرًا إيجابيًا كبيرًا تجاه تعميم تلك الثقافة بين طلاب الجامعة، ومن ثَم تحقيق الأمن الاجتماعى.

ولقد أصبحت الثقافة القانونية مطلبًا مهمًا فى سياسة أى الدولة تسعى للاستقرار وبالرغم من ذلك، إلا أن الواقع يشير إلى انخفاض مستوى الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعة، وهذا ما أشارت إليه دراسة ***(الحرون ، ٢٠١٣)*** فى التعرف على مدى إلمام طلاب الجامعة بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، وتحديد آليات نشر لثقافة القانونية لدى طلاب الجامعة واجراءاتها. وتوصلت الدراسة إلى ضعف ثقافة طلاب الجامعات بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، كما أكدت دراسة ***(إدريس، ٢٠١٤)*** على وجود انخفاض كبير فى الوعى بالثقافة القانونية لدى طلاب جامعة القاهرة، فى حين اثبتت دراسة ***(رمضان، ٢٠١٨)*** انخفاض مستوى وعى الطلاب المعلمين فى كلية التربية بأبعاد الثقافة القانونية المتعلقة بالقوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بمهنة التعليم، كما أشارت دراسة ***(جمعة،٢٠٠٦)*** إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥,٥١) بين متوسط درجات الطلاب فى التطبيق القبلى والبعدى لاختبار المواقف لصالح التطبيق البعدى، وذلك فى قياس فاعلية برنامج تعلم ذاتى فى تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب

كلية التربية بجامعة عين شمس.

وعليه، اتضحت مشكلة الدراسة من خلال ما أكدت عليه بعض الدراسات السابقة من انخفاض مستوى الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعة، بالإضافة إلى أن مستوى الاهتمام الجامعى بالثقافة القانونية مازال غير واضح المعالم، وكذلك ضرورة إعداد الطلاب داخل الجامعات وتزويدهم بالمعارف والمعلومات والقواعد القانونية؛ حتى يكونوا ملمين بالثقافة القانونية لقوانين العمل ومدركين لأبعاد هذه التشريعات واللوائح بما يفيدهم فى الأمور الحياتية والمهنية.

لذا جاء البحث الحالى هادفاً لمعرفة دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها، ثم وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها، ومن هنا تتحدد أبعاد مشكلة البحث فيما يلى:

مشكلة البحث:

تبلورت مشكلة البحث الحالى فى التساؤلات التالية:

١- ما الإطار المفاهيمى للثقافة القانونية؟

٢- ما واقع دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها؟

٣- ما التصور المقترح لتفعيل دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالى إلى التعرف على واقع دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها ثم وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها.

أهمية البحث:

استمدت هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها حيث:

- تُمثل المعرفة القانونية نقطة الانطلاق لبناء ثقافة الطلاب القانونية، ومن ثَم بناء ثقافتهم الحضارية.

- تُعد الجامعة من أبرز المؤسسات الاجتماعية وأهمها؛ حيث إنها تمتلك مميزات وخصائص تؤهلها لإعداد أفراد المجتمع التى أنشئت من قِبل المجتمع لتقوم بإعداد وتربية وتعليم أبنائه.

- تزايد الاهتمام العالمى والإقليمى بقضية الثقافة القانونية، بالإضافة إلى تأكيد العديد من

المؤتمرات المحلية والإقليمية على ضرورة قيام المؤسسات التربوية والتعليمية بدورها فى هذا المجال فى جميع المراحل.

مصطلحات البحث:

ارتكز البحث الحالى على المصطلحات التالية:

١- الثقافة القانونية Legal Culture :

يعرف معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم الثقافة القانونية بأنها " مجموعة المعارف والاتجاهات والقيم التى تساعد الفرد على فهم ودراسة التشريعات والقوانين المعمول بها خاصةً ما يرتبط بحقوق الإنسان ومسئولياته، فهى الوقت ذاته، وبذلك يعرف الفرد ما له من حقوق وما عليه من واجبات".(**إبراهيم، ٢٠٠٩: ٥٠٥)**

٢- الثقافة القانونية للقوانين المنظمة العمل:

تعرف إجرائياً بأنها " اكتساب الطلاب جملة التشريعات والإجراءات التى تهدف بشكل مباشر إلى إيجاد سبل للتفاهم بين كل من المسئولين عن التوظيف فى المؤسسات المختلفة وبين المتقدمين للوظائف والعاملين فيها؛ بحيث يضمن تعريف كل من هذه الأطراف بحقوقها وكذلك بواجباتها، بصورة تضمن عدم ضياع حقوق أى منهم.

منهج البحث:

اقتضى البحث الحالى استخدام:

المنهج الوصفى، حيث إنه ساعد فى الكشف عن واقع دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية للقوانين المنظمة للعمل لدى طلاب الجامعة.

حدود البحث:

ركز البحث الحالى على التعرف على واقع دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية ووضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور.

محاور البحث:

١- المحور الأول: الإطار المفاهيمى للثقافة القانونية.

٢- المحور الثانى: واقع دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها.

٣- المحور الثالث: تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها.

المحور الأول: الإطار المفاهيمى للثقافة القانونية:

فيما يلى عرض لأسس الثقافة القانونية:

١- فلسفة الثقافـــة القانونيـــة:

يعد القانون من وسائل الضبط وليس فرض قواعد وضوابط وعقاب، بل يتعدى ذلك لوضع إطار وشكل قانونى ينظم العلاقات والتفاعلات داخل المجتمع، حيث يمدنا بتصنيف وتحديد لكل ما يدور فى المجتمع، فالتعبيرات القانونية هى محددات ثقافية للإنسان العادى نفسه وللعاملين بالقانون أيضاً، حيث يتمكن الجميع من القيام بعمله بشكل منظم، ومن هذا المنظور فقد يوصف القانون بلغة التخاطب" أى أنه وسيلة للتعبير عن الأقوال والأفعال والعلاقات ***(القصاص،٢٠٠٢: ٢٤٠)***، ولكى يكون القانون فعالاً فى الحفاظ على المجتمع لابد من توافر قدر مناسب من الثقافة القانونية لدى الأفراد فى المجتمع.

وتُعد الثقافة القانونية بمثابة الخلفية الثقافيـة للقانـون، والتى تساعد على خلق القوانين ومنحها المعنى الخـاص بها، بما فى ذلك دور القانـون بالمجتمـع ودور المصادر القانونية المختلفة والسلطـة الفعلية لكافة المؤسســات، لذلك تعتبر جميـع القوانين ثقافة، ولا يمكن للثقافـة القانونيـة أن تنفصــل عن القانــون، إلا أن العلاقــة ما بين الثقافــة القانونية والثقافة العامة تمـثل مشكلة ملحوظـة؛ فالثقافة القانونية تعتبر جزءاً من الثقافــة العامــة التى تتضمن القانون ذاته وبالرغم من اتصال القوانين بكافة نواحى حياتنا، إلا إنه يصعب الفصـل بين الثقافة القانونية والثقافــة العامة، وأصبـح الأكثر أهمية محاولــة التمييز بين الثقافــة القانونية الداخليـة والثقافة القانونية الخارجيــة، حيث توصف الثقافة القانونيــة الداخليــة بأنها الاتجاه نحو القانون من قبل ممثليــه وهم القضــاة والمحامين، أما الثقافة القانونيـــة الخارجيـة فيقصد بها اتجاه عامة الأفراد نحو القانون.**(Michales,2011: 1255- 1259)**

أى أن هناك تأثيراً متبادلاً بين الثقافة والقانون، فالقانون يتأثر بالمجتمع ويؤثر فيه، فهو أداة المجتمع للتغير الاجتماعى، وبذلك فإن القانون يتطور جنباً إلى جنب مع تطور المجتمع ونموه.

٢- مفهــوم الثقافــة القانونيــة Legal culture :

يعرفها ***(أبو النور وآخـرون،٢٠١٣: ٢٧)*** بأنهـا إلمــام الفرد بمجموعــة من الحقائــق والمفاهيــم والمهارات والاتجـاهات والقيم ذات الصلة بالقواعد القانونيـــة والتى يجب

أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً فى المجتمع ليعرف حقوقه فيمارسها وواجباته فيؤديها فى ظل القانون والدستور.

بينما أكد ***(Betancourt,2003: 563)*** على أن الثقافة القانونية نمط متكامل من المعتقدات والسلوكيات المتعلمة التى يمكن أن تكون مشتركة بين الجماعات، وتشتمل على الأفكار وأساليب التواصل، وطرق التفاعل، ووجهات النظر من خلال الأدوار والعلاقات والقيم والممارسات والعادات.

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: جملة من المعارف والمعلومات التى تتصل بالحقوق والواجبات والقيم الخاصة بالقواعد القانونية المنظمة للعمل، والتى يكتسبها طلاب الجامعة لتشكيل اتجاهاتهم وسلوكياتهم وتهيئتهم للتعامل الإيجابى مع مختلف المواقف القانونية فى مجال العمل، بحيث تحميهم من الوقوع فى المخالفات القانونية، وهذا ما جعل للثقافة القانونية أهداف عديدة تسعى لتحقيقها كما تم ذكرها.

٣- أهمية الثقافة القانونية:

تعد الثقافة القانونية ضرورة ملحة وشرطاً أساسياً لحياة الفرد الناجحة فى المجتمع بصفة عامة، وفى مجال العمل بصفة خاصة؛ حيث تشجع على التفاعل الاجتماعى الإيجابى بين المواطنين، وتساهم فى الفهم الصحيح للظواهر والقضايا القانونية والالتزام الواعى بمقتضيات القانون(**Togaybaeva,2013: 416**)

وأضاف ***(العجاج،٢٠٢٠: ٢)*** أهمية الثقافة القانونية للفرد، والتى اتضحت فيما يلى:

- توطيد العلاقات بين الأفراد على أسس قانونية شرعية ومتماسكة مما يضمن لهم توثيق العلاقات وتقوية روابط الألفة والتعاون المبنى على الثقة المتبادلة .
- تأمين احترام سلطات العمل وأحكام القوانين الصادرة منها باهتمام وبدقة ووعى بضرورتها، وهو ما يُمكن أجهزة العمل بتحقيق الأمن والاستقرار لحياة العمال والموظفين داخل منشأت العمل.

٤- أنماط الثقافة القانونية:

تتبين أنماط الثقافة القانونية فى نوعين من الأنماط الثقافية هما:

أ- ثقافــة العلــم بالقانــون:

تعبر هذه الثقافة عن معرفة الفرد باللوائح والمــواد القانونيــة، بحيث لا تقتصر هذه المعرفة على الفلسفــات القانونيــة والاتجاهات والنظريات والآراء الشائعــة عن النظـام العلمــى والقانونى فى المجتمع، وإنما القواعد التى تساعده على التناول العلمى والقانونــى للمشكلات التى يواجهها فى حياته بحيث تكون الغلبة للقانون، حيث أن الاتجاهات العولمية أدت إلى نشوء إنتاج قانونى معولم يتمثل فى الاتفاقيــات الدوليــة التى تمس تنظيم الاقتصاديات العولميــة، ونشــوء مؤسسات قضائية من قبيل المحكمة الجنائية الدولية الدائمــة بعد المحاكم الخاصـة، ثم اتفاقيات حقــوق الإنسان بأجيالها الأربعــة، ثم الدور الثقافى والإعلامــى للمنظمــات القانونية والحقوقيــة الدفاعية فى نشر هذا النمط من أنماط الوعى القانونى العولمى على شبكة الإنترنت، وفى دوراتها التدريبية ومؤتمراتهــا.إلخ، التى غدت جزءاً رئيساً من حركــة المنظمات الدفاعيــة على مستــوى المجتمع المدنى العولمى.

(عبد الفتاح،٢٠٠٢: ٣٣)

ب- ثقافــة احــترام القانــون:

لكى يتضح معنى ثقافة احترام القانــون لابد من تعريف المقصــود بحكم القانـون، يكون الحكم فى المجتمع للقانـون عندما يكون لجميع أفراد المجتمـع فرصة فعلية للمشاركــة فى وضع وتنفيذ القانون على كل فئات المجتمع، بما فيها الحكومة نفسها، أما الحكم عن طريق القانون فهو الذى يقوم الحاكم فيه حتى وإن كان منتخباً ديمقراطيــا، ويفرض على الآخرين فى المجتمع لكن تحت سيـادة حكم القانون فى جميـع الناس.(**جودسون،٢٠٠٣: ٢٠٨)**

ويتبين من خلال نشر ثقافة العلم بالقانون، ضــرورة احترام هذا القانــون ، وإلا أصبــحت الثقافة القانونية مجرد كلمات وعبارات إنشائية يرددهــا الفرد لمجرد الفخر بها فقط دون أن تشكل تكويناً أصيلاً فى وجدانه ومعتقداً راسخــاً يوحى إليه دائماً بضــرورة احــترام القانون، وتعد القــدوة الحسنـة من أهم العوامــل المؤثرة فى تكوين ثقافــة احترام القانون لذى أفراد المجتمــع، وذلك من خلال حرص واحــترام الكبير للقانون وتطبيقــه فــى ممارستــه اليوميــة، وهو بذلك ينعكس على الصغار من خلال المحاكــاة، ومن ثَم يتحــول القانون من مجــرد نصوص جامدة إلى عــادات وسلوكيات تحكم الأفراد ببعضهم البعض، وللأبوين والمعلم دور كبير فى غرس احترام القانون فى نفوس الناشئة.(**سعد،٢٠٠٨: ١٩)**

اتضح مما سبــق، إن العلم بالقانون أحد أهم متطلبات تكوين الشخصية الواعيــة المدركة للحقوق والواجبات التى أقرتها القوانين المنظمة للعمل. فهـذه القوانين تعمل على حل المشكــلات التى تواجهه فى إطار ميدان العمــل، كما أنها تنظم السلوك الاجتمــاعى للحفــاظ على استقرار علاقات العمــل بين الأفراد، ومَن ثَم استقــرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيــة فى المجتمع، كذلك غــرس احترام هذه القــوانين فى نفوس الطــلاب عن طريق إكســابهم القيم والاتجاهات الإيجابية، وتنميتهم وتثقيفهم من الناحية القانونيــة، يساعد على تحويل هذه القوانين إلى عــادات وسلوكيات إيجابية.

المحور الثانى: واقع دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها:

تم التعرف على واقع دور الجامعة من خلال الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة، واتضح ذلك فيما يلى:

أولاً: دور عضو هيئة التدريس فى نشر الثقافة القانونية:

يُعد عضو هيئة التدريس من أهم الركائز التى تعتمد عليها الجامعة فى بنــاء شخصيــة الطلاب وتقويم سلوكاياتهم وتعديــل أفكارهــم واتجاهاتهم والأداة الناجحة والمُثلى لتقــويم المســار وتصحيح المفاهيــم، لذا أضحت أدواراه فى نشــر الثقافة القانونيــة بين الطـلاب ضرورة ملحــة ومطلب حيوى لمواجهة التحديات المعاصرة.(**السالمان،٢٠٠٧: ٨)**

وتمثــل دور عضــو هيئــة التدريس فــى نشر الثقافــة القانونيــة كما وضحــه (نوير وآخرون،٢٠١٢: ١-٥) فيما يلى:

- الالتزام باللوائح والقوانين والنظم وكل ما يشـرع من قواعد، وإذا لم يرق له نظام أو قاعدة يتخــذ الإجراء القانونى للإعتراض أو لمحاولة التعديل من خلال المشاركة الفعالة والمنظمة.
- يحــرص على إعداد الطــاقات البشريــة التى يحتاجها المجتمــع وتزويدهــم بأحدث المعــارف والخبرات المتجددة فى مجال الثقافة القانونية.
- غرس مقومات الالــتزام بالسلوكيات والأخلاقيــات المهنــية لدى الطلاب، وذلك على مستــوى تخصصات البرامج التى تقدمها الكليــة؛ حتى يكونوا وجهة مشرفة للكلية كمؤسسة تعليمية وبحثية وخدمية عند التحاقهم بسوق العمل.

بالإضافة لذلك يقوم عضو هيئة التدريس بأدواره فى نشر الثقافة القانونية على أكمل وجه من خلال طرق وأساليب التدريس الحديثة التى تُعد عنصراً لا غنى عنه فى العملية

التعليمية، وتُعد طريقة المناقشة والحوار من أهم الطرق التى يمكن أن يخطط لها عضو هيئة التدريس- بمساعدة الطلاب- لتنفيذ بعض المواقف التعليمية التى تساهم فى نشر الثقافة القانونية للطلاب، وفيها يتم تناول بعض الأهداف المحددة، ويهيء الإجراءات والأنشطة والوسائل والأساليب التقويمية الملائمة للتحقق من حدوث التعلم، وتساهم هذه الطريقة فى إكسابهم مهارات الاتصال وبخاصة مهارات الاستماع وإدارة الحوار، كما تساعدهم على معرفة مشكلاتهم الحياتية والعملية وكيفية مواجهتها بطريقة إيجابية وقانونية، وهو ما يساهم فى تنمية مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات بطريقة قانونية.**(جابر وآخرون،٢٠٠٩: ١٧١)**

كذلك، فى إطار طريقة الحوار والمناقشة يمكن أن يستخدم عضو هيئة التدريس أسلوب القصة، وهى عبارة عن سرد للحقائق والمعلومات بقالب لفظى أو تمثيلى، ويمكن من خلالها بث القيم والسلوكيات الإيجابية فى نفوس الطلاب، وبالتالى فهى وسيلة فعالة فى نشر الثقافة القانونية للطلاب؛ حيث تقدم للطلاب القوانين والمبادىء القانونية فى صورة قصة تتضمن مشكلة قانونية يتعرف الطلاب من خلالها على على المشكلة القانونية وأبعادها والقوانين الخاصة بها بأسلوب شيق، بعيداً عن النصوص القانونية الجافة التى قد تكون سبباً فى نفور الطلاب،مما يؤدى إلى إكسابهم المفاهيم القانونية وتوظيفها فى مجال العمل.
(جمعة،٢٠٠٦: ١٠٠)

كما تُعد المناظرات من أهم الأنشطة الصفية الفعالة التى يمكن أن تساهم فى تحسين مهارات التفكير الناقد والتحليل والتركيب فضلاً عن مهارات التحدث، وهى تعنى استقصاء جوانب الخلاف ما أمكن حول قضايا ومشكلات معينة، ويمكن لعضو هيئة التدريس أن يدير المناظرات القانونية بين طلابه من خلال القيام بطرح مشكلة قانونية خاصة بقضايا ومنازعات العمل وتكليف الطلاب بجمع معلومات حولها وكيفية التعامل معها، ويجب فى هذه الطريقة مراعاة الاعتبارات الأخلاقية ومنها احترام الرأى المعارض وعدم تسفيه آراء الأخرين والأمانة فى سرد الأدلة والبراهين.**(شحاته،٢٠١٢: ١٦٧)**

فى ضوء ما سبق، يمكن القول: إن عضو هيئة التدريس يُعد عصب العملية التعليمية داخل الجامعة، ودوره لا يتوقف فقط على عملية التدريس وإنما يمتد دوره إلى خدمة الجامعة والمجتمع، وبالتالى نقل قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويأتى ذلك من خلال اتباعه للعديد من طرائق وأساليب التدريس الحديثة والمتنوعة مثل: طريقة العصف الذهنى،

وطريقة المناظرة والمحاكاة، وطريقة التعلم التعاونى، وطريقة المناقشة والحوار، وهو ما ساهم فى نشر الثقافة القانونية بصفة عامة، والثقافة القانونية المرتبطة بالقوانين المنظمة للعمل بصفة خاصة، وبالتالى يحفز الطلاب على ضبط النفس والتحكم فى الانفعالات الصادرة أثناء ممارسة العمل.

وعليه، اتضحت الصعوبات التى تواجه عضو هيئة التدريس فى نشر الثقافة القانونية للطلاب:

- فى المجال التدريسى ما زالت الأساليب التقليدية هى الشائعة الاستخدام مع إهمال الأساليب التدريسية المصحوبة باستخدام التكنولوجيا المتطورة، كما أن معظم أعضاء هيئة التدريس مستمرين فى تصميم المناهج وإعداد الكتب والمواد التعليمية بالأساليب التقليدية التى تكرس حفظ المعلومات واسترجاعها فى عملية التقويم.(**عبد العال،٢٠١٤: ٦)**
- إن كثيراً من أعضاء هيئة التدريس يصرفون جزءاً غير يسير من جهودهم خارج الجامعات ومواقع البحث العلمى سعياً وراء تحقيق دخل أكبر، الأمر الذى يؤثر بشكل واضح وملموس فى أداء العمل الأكاديمى داخل الجامعة.(**جرجس،١٩٩٢: ٢٥)**
- لم يعد عضو هيئة التدريس ذلك الأستاذ المتفرغ للتدريس وبناء شخصية الطالب، وإعداد باحثى وعلماء المستقبل، الذى يوفر لطلابه الرعاية والعناية الكاملة، ويحيا معهم الحياة التى تحكمها العلاقات الأسرية بكل ما تحمله هذه العلاقات من قيم الرعاية والعناية وتزويدهم بما يصقل عقولهم وينمى مواهبهم، ويغرس فيهم القيم والمُثل العليا والثقافات المختلفة.(**سكران، ٢٠٠١: ١٧٨)**
- إنشغال عضو هيئة التدريس ببحوثه واستشاراته عن طلابه رعايةً وتدريساً لهم، لأن ذلك يعود بالنفع المادى الأكبر والشهرة الواسعة التى لا تتأتى فى الغالب من داخل القاعات والاهتمام بالطلاب.(**سكران،٢٠٠١: ١٩٤)**
- إغفال وضعف إهتمام بعض أعضاء هيئة التدريس بقضايا ومشكلات مجتمعهم، وضعف تركيز أبحاثهم على إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات، بالإضافة إلى ضعف مشاركتهم فى تنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة ونشر الثقافات لمعالجة قضايا مجتمعهم. **(أحمد،٢٠٠٨: ١٠٧)**
- ضعف درجة إلمام أعضاء هيئة التدريس بالقوانين المنظمة لعملهم، وهو ما يدل على

عـدم الوعى والاهتمام بالثقافة القانونية، وبالتالى عدم الاهتمام بنشر الثقافة القانونيـة للطـلاب من قِبل أعضاء هيئة التدريس.(**السيسى، سمحان:٢٠٠٦**)

بناءً على ما سبق، يمكن القول: إن هناك العديد من الصعوبات التى واجهت عضـو هيئة التدريس، والتى أثرت سلباً على إحداث التكامل بين أدواره داخل الجامعة وخارجها، فقد اتضح أن أبرز الصعوبات ظهرت فى ضعف درجة إلمـام عضـو هيئة التدريس بالثقافـة القانونيـة، وإثبات الذات والشهرة العلمية داخل المجتمع الأكاديمى، وعدم توافر الوقت والجهد للتواصل بين عضو هيئة التدريس وطلابه، مما أدى ذلك إلى ضعف الترابط بينهم وعدم إتاحة الفرصة لغرس الثقافات بصفة عامة والثقافة القانونية بصفة خاصة.

ثانياً: دور المناهج الجامعيـة فى نشر الثقافـة القانونيـة :

يعد المنهج الجامعـى عاملاً مهماً من عوامل نشر الثقافـة القانونيـة التى تسعى إليهـا الجامعـات المصريـة، حيث تهدف المناهج الجامعيـة إلى نشر الثقافات المختلفة وتنميتهـا لدى الطلاب الجامعة، مما تبرز المهارات والصفات الشخصية لهم، وتنمى لديهم القيم الإيجابية، وغير ذلك من الصفات والتى تتيح له فرص العمل فى عصر العولمة، والذى يعتمد على المنافسة وتلبية احتياجات المجتمع، والقدرة على مسايرة تلك العمل.(**عامر،٢٠١٢: ٢٠٠**)

ويمكن تحديد دور المناهج فى نشر الثقافة القانونية المنظمة للعمل من خلال ما يلى:

– تعزيز المناهج الدراسية بمفاهيم الثقافة القانونية المنظمة للعمل، وقضايا علاقات العمـل داخل المؤسسات ومنشأت العمل المختلفة، مع التجديد فى الطرح وحسن العرض.

– تضمين بعض الموضوعات إلى المناهج الدراسية التى تفتح مجالاً للحوار كوسيلـة للتعبير عن الرأى ومنهاج للحياة فى مجالات العمـل المختلفة؛ للتعامل وفقاً لضوابط قانونيـة بما لا يتعارض مع حريات الآخرين.

– مسايرة المناهج الدراسية للواقع الاجتماعى الحالى للمجتمع بكل تعقيداتـه، وتقديم حلول عمليـة لمشكلاته الخاصة بقضايا العمل ومنازعاته.(**العزاوى،٢٠١٧: ٣٩٥ –٣٩٦**)

– تضمين المناهج الدراسية للمقرارات التى توضح متطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجـات سوق العمل، ومَن ثَم معرفة أسس العمل والقواعد والقوانين المنظمة له.(**الجسار،١٩٩٧: ٤٦**)

– أن تركز المناهـج الدراسية على إكساب المعـارف والمهـارات القانونية التى تمكنهم من التعامـل مـع منازعات وقضايا العمل بأسلوب سلمى وإيجابى يـؤدى إلى إشباع حاجـات

ومصالح الأطراف بدون تصعيد أو عنف.(**حسبو،٢٠١٧: ٢٤٨**)

كما أن تنمية الثقافة القانونيـــة مسئوليـــة المناهج الدراسية فى جميع المراحل التعليميـــة من رياض الأطفال وحتى الجامعة، وبالتالى فهى ليست مجرد مقرر يضاف للمناهج الأخرى، ولكنها أسلوب حياة يعتمد على المشاركة الإيجابية، والتعلم عن طريق الممارسة، كما أنها تتكامل مع المواد الأخرى بجميع المراحل التعليمية.(**Mebie,1994: 87**)

مما سبق، اتضح أن المناهج الدراسيـة هى أحد الأدوات المسؤولة عن تنمية الثقافة القانونية لدى الطلاب، وهو مـا أشارت إليـــه الكثير من الدراسـات، حيث ساهمت المناهـج بشكل كبير وفعال فى نشر تلك الثقافة، وذلك من خلال تضمين المبـادئ والمعارف القانونيـة للمقرارات الدراسية، والتى ساعدت الطلاب على إبداء آرائهم القانونية والتعبير عن أفكارهم داخل القاعـات الدراسية.

وعليه اتضحت الصعوبات التى تواجه دور المناهج فى تحقيق الأهداف المرجوه منها فى نشر الثقافة القانونية داخل الجامعة، واتضح ذلك فى الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤-٢٠٣٠)، والتى تمثلت فيما يلى *(وزارة التعليم العالى،٢٠١٤: ٣٩)*:

- بعض المناهـج تعانـى من الجمـود عن مسايرة الاتجاهات الحديثة وارتباطهـا بمجتمـع التعلم واقتصاد المعرفة، حيث لا تتيح للطالب فرصـاً كافية للابتكـــار والإبداع والتفكير النـــاقد أو تبنـــى بداخله القدرة على المبادرة الفردية، واحترامها، والتنافس الشريف والعمل فى الفريق.
- وجود قصور فى البـرامج التدريبيـــة على التعلم الذاتى وتنمية المهـــارات طبقـاً لمتغيرات سوق العمل، وتحديد المهارات المطلوبة وتوصيف المهن.
- صعوبة تنوع استخدام أساليب واستراتيجيات التدريس الحديثة التى تركز على إكســاب الطلاب الثقافات المختلفة.

بناءً على ما سبق، اتضح أن هناك العديد من القصـور التى تواجــه دور المناهــج فى تحقيق مـــا تصبو إليه من مواكبة التغيرات المعرفية والتكنولوجية، وصعوبة تطبيق بعض استراتيجيات التدريس الحديثة، والتى تُعد وسيلة هادفة وفعالة لنشر الثقافة القانونية للطلاب، ومَن ثَم فـإن إهمال تطوير المناهج أثر سلباً على تنميـة الطلاب وتثقيفهم فى جميع النواحى الثقافية بصفة عامة، وفى الناحية القانونيـــة بصفة خاصة.

ثالثاً: دور الأنشطة الطلابية فى نشر الثقافة القانونية:

تُعد الأنشطة الطلابيـــة ميداناً فعالاً وخصبـاً لتنمية العلاقـات والقيم الاجتماعيـة والأخلاقيـــة من خلال الخبرات التعليميـة التى تحصـل فى الأنشطـــة، فهى تقدم فرصاً واسعـــة ومنظمة، وهادفة لتنمية هذه العلاقات الإنسانية بين طلاب الجامعة، كما أنها تعد مجالاً لاكتساب خبرات جديدة، أو تدعيـم خبرات سابقة وثقافات متنوعة، وتنميتهـا وتطويرها وتعميقهـــا، أو تعديلهـــا أو استبعادها، وبالتالى فهى تهـيء المناخ الملائم للنمو النفسـى المتزن والسوى، وتدعيم العلاقـات الاجتماعيـــة بين الطلاب. **(العودة،٢٠١٧: ١٨)**

وتمثـل دور الأنشطة الطلابيـــة فى نشر الثقافـــة القانونيـــة من خلال ما يلى (الزبون،٢٠١٥: ١٥٢٩)

- التشجيع المستمر من الجامعة للطلاب على حضور الندوات والمحاضرات ذات الطابع السياسى والقانونى، وتقديم التسهيلات لهم لحضورها أثناء وجودهم داخل الجامعة.
- تعزيز النشاط الطلابى بمفاهيم الثقافة القانونية المرتبطة بالعمل وقضاياه داخل المجتمع وخارجه، وإزالة العقبات التى تعرقل أى نشاط سياسى أو قانونى.
- تنظيم المعارض والمهرجانات بشكل دورى وواسع لما له من أثر كبير فى تأصيل روح العمل التعاونى والمحافظة على حقوق الآخرين واحترام الرأى الآخر، وهو ما يساهم فى اتباع القيم الأخلاقية والمبادىء القانونية.

وبالإضافة لما سبق، فإن للعروض المسرحية دوراً بارزاً فى تعليم الطلاب وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وذلك من خلال مناقشتها للعديد من مشكلات المجتمع وقضايا العمل مثل: إبداء الرأى فى مسألة الأجور، والعنف فى مكان العمل وغيرها من القضايا التى تؤكد على أهمية معرفة الحقوق والواجبات القانونية، والمسرح لا يقف عند ذلك بل يتخطى كونه وسيلة للتثقيف بالحقوق والواجبات، ليصبح أداة من أدوات تفعيل ممارستها، وذلك بما يحمله من توجه مزدوج، لا يخاطب عقل المتلقى فحسب بل يلعب على أوتار مشاعره وعواطفه، مما يحقق نوعاً من المشاركة الفعالة للمتلقى على مستوى انفعاله بالقضية المطروحة عاطفياً وذهنياً.**(الملط،٢٠٠٤: ٤١٥-٤١٦، ٤٢٨-٤٢٩)**

كما أدت الأنشطة الثقافية أيضاً دوراً كبيراً فى تنمية القدرة لدى الطلاب على التعبير عما يدور فى أذهانهم من أفكار ومقترحات وأسئلة حول القوانين وكيفية اتباعها، وذلك من

خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية التى تعقد لمناقشة ما يطرح على الساحة المحلية أو العالمية من موضوعات قانونية تشغل فكر الطلاب، بالإضافة إلى تنمية القدرة على التحرير الصحفى حول قضايا العمل وكيفية تناولها ومعالجتها بطريقة قانونية، وهو ما أدى إلى إكساب الطلاب المبادىء والقواعد القانونية، وذلك من خلال مجلات الحائط والنشرات الدورية التى تصدرها الأسر والاتحادات الطلابية.

(أحمد،٢٠٠٥: ٥٧-٥٨)

فى ضوء ما سبق، يمكن القول: إن أدوار الأنشطة الطلابية كثيرة ومتنوعة لا تتوقف تلك الأدوار عند الجانب الترفيهى فقط، وإنما تعددت أدوارها فى نشر الثقافة القانونية للطلاب، حيث أدت الأنشطة الفنية المتمثلة فى إقامة العروض المسرحية إلى توعية الطلاب بالقوانين المنظمة للعمل، كما قدمت الأنشطة الثقافة دوراً هاماً فى نشر تلك الثقافة من خلال عقد المؤتمرات والندوات الثقافية والحلقات النقاشية داخل الجامعة، هذا بالإضافة إلى مسابقات القصة القصيرة التى تعبر عن الأفكار والآراء القانونية حول ما يدور داخل المجتمع من مشكلات وقضايا قانونية.

وعليه، اتضحت الصعوبات التى واجهت دور الأنشطة الطلابية فى نشر الثقافة القانونية كما وضحها (على،٢٠١٣: ٣٠٤):

- انشغال أعضاء هيئة التدريس وافتقادهم للمهارات اللازمة فى نشر الثقافة القانونية للطلاب.
- قلة وعى الطلاب بالبيئة وأهميتها وما يمكن أن يقوموا به من أنشطة مختلفة لخدمة المجتمع والحفاظ عليه.
- عدم وجود دليل موجه ومرشد للأنشطة لمساعدة المشرفين والطلاب على تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم الأنشطة.
- عدم وجود الوقت الكافى لتنفيذ برامج الأنشطة وممارستها بكافة أنواعها المختلفة.
- عدم الاستفادة من البيئة كمجال لتطبيق الأنشطة الطلابية فيها.
- قلة الأماكن وأحياناً إنعدامها لممارسة الأنشطة من ملاعب وصالات وأدوات وغيرها.

وأضاف ***(عبد التواب،٢٠١٦: ١٧٤)*** صعوبات أخرى واجهت دور الأنشطة الطلابية، تمثلت فيما يلى:

– ضعف القدرة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس والمشرفين فى جـذب اهتمام الطلاب لممارسـة الأنشطة، وتراخيهم فى الإشراف عليها.

– ضعف إيمان الطلاب بقيمـة ممارسة الأنشطـة الطلابية، وأهميتها فى تنمية قدراتهم الفكريـة والثقافية والعلمية.

– قلة إحتواء برامج الأنشطـة على موضوعات متنوعة تجـذب اهتمام الطلاب وتثير تفكـيرهم .

– انشغال الطلاب بدراسة المناهج المقـررة، والاستعداد للامتحان فيها.

رابعاً: دور الاتحادات الطلابية فى نشر الثقافة القانونية:

تُعد هذه الاتحـادات تنظيماً يضـم فى ثناياه مجموعـة من الطـلاب الممثلين لزملائهـم قادرين على التعبير عن أراء زمـلائهم ولديهم القـدرة على القيام بأعمـال جماعيـة ومشروعـات وبرامج من شأنهـا الإسهـام فى ترقيـة الواقع التـربوى وتدريبهم على القيادة والتبعيـة وإكسابهـم اتجاهات إيجابية صالحة.(**منصور،٢٠٠٣: ٣٢٦)**

وعليـه اتضـح دور الاتحـادات الطلابيـة فـى نشـر الثقافـة القانونية، والتـى تمثلـت فى (الإسكندرانى،٢٠٠٦: ٧٣-٧٧):

– تقوم الاتحادات الطلابيـة بوضع خطط النشـاط الطلابى التى تلبى متطلبات الطلاب وإحتياجاتهم الثقافية المتنوعة، وذلك بالتنسيق مع الأجهزة الشبابيـة التى تقـوم بمساعـدة هـذه التنظيمات، لتنمية الطلاب سياسياً واجتماعياً وثقافياً وقانونياً، وتوسيع هواياتهم وتدريبهم أثناء ممارسة هذه الأنشطة على فهم قضايا المجتمع وكيفية التعامل مع تلك القضايا بشكل قانونى، مما يساهم فى الالتزام بالقوانين واللوائح الجامعية، والقواعد القانونية العامة.

– تؤدى الاتحـادات الطلابيـة دورها فى ظل مناخ ديمقـراطى يعتمد على الحوار والتفاهـم والانتخاب بشكل قانونى؛ من أجل أداء الأدوار بشكل فاعل، وهو ما يساهم فى تعويد الطلاب على الالتزام بالقواعد القانونية.

– تساعد على نشر الثقافـة الديمقراطيـة، والثقافة القانونية، والثقافة السياسة، وتعويد الطلاب على المنـاخ الديمقـراطى القائـم على الممارسة الفعلية للمبادىء القانونية، وذلك من خلال الانتخابات الطلابيـة أو الأنشطـة، فضلاً عن قدراتهـا فى الارتبـاط بالقاعدة

الطلابية التى تشعرهم بالأمان.(**محمود،٢٠١٤: ٦١٧)**

كما تقوم اتحادات الطلاب بتكثيف الندوات والمحاضرات والمناظرات القانونية والسياسية لتعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين فى المجتمع، وذلك من خلال التعريف باللوائح والقواعد القانونية، وجعل يوم الانتخابات الطلابى يوم احتفال ديمقراطى.**(الزبون،٢٠١٥: ١٥٢٩)**

ويمكن أيضاً للجان الأسر أن تؤدى دوراً فى نشر الثقافة القانونية للطلاب، وذلك من خلال إعداد بعض البرامج القانونية لتثقيفهم من الناحية القانونية، بالإضافة لمناقشة بعض القضايا القانونية مثل: قانون العمل، وقانون الجامعات، وحقوق الإنسان، وقانون البيئة، وغيرها من الموضوعات القانونية التى تهم الطالب الجامعة بصفة خاصة، بالإضافة لإكساب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس قدراً من الثقافة القانونية ومعلومات واضحة عن الحقوق والمسئوليات التى تقع على كل منهما.**(خضر،٢٠١٣: ١١٩)**

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول: إن الاتحادات الطلابية لها دوراً مميز فى نشر الثقافة القانونية لطلاب الجامعة؛ وذلك من أسر الاتحاد التى قامت بإصدار المجلات الطلابية، والنشرات الدورية التى قدمت المعارف والمبادئ القانونية التى يحتاجونها فى حياتهم الجامعية، وإعداد البرامج القانونية لتثقيفهم من الناحية القانونية، ومَن ثَم تفهم النظم السياسية والقانونية واحترام القانون.

وعليه، اتضحت الصعوبات التى واجهت الاتحادات الطلابية فى نشر الثقافة القانونية كما وضحها (أحمد،٢٠٠٨: ٤٣٥):

- القيادات الطلابية التى يفرزها الاتحاد لا تصلح أن تمارس العمل السياسى ونشر الثقافة القانونية.
- عدم وجود الوقت الكافى لدى القيادات التعليمية للتعاون مع القيادات الطلابية فى نشر الثقافات المختلفة.
- برامج الاتحاد لا تنمى فى الطلاب حب المشاركة فى الخدمة العامة وتحمل المسئولية والانتماء لمؤسسة العمل.
- أنشطة الاتحاد أحياناً تكون محدودة أو مفروضة من قبل الإدارة ومراقبة من قِبل الأمن.

- أنشطة الاتحاد لا تساعد على تنمية الميول السياسية والقانونيــة والقيادية.
- وجود البيروقراطيــة الجامـدة من قِبـل إدارة قسم رعايــة الشبــاب.

تأسيساً على ما سبق، اتضح أن هناك العديد من الصعوبــات التى واجهت الاتحــادات الطلابيــة فى نشر الثقافات بصفة عامة، والثقافة القانونية بصفة خاصـة، وعلى الرغم من تعدد الأدوار الإيجابيــة التى تقوم بها الاتحادات الطلابية فى مساعدة الطلاب فى الحصول على حقوقهم وتنميــة القيم الأخلاقية وترسيخ قيم الولاء والانتماء وغيرها، إلا أن أنشطة الاتحــادات الطلابيــة لا تجد الوقت الكافى لدى القيادات التعليمية لمشاركة تلك الاتحادات، والتعاون معها فى وضع برامج الاتحــاد وتقويمها، وبالتالى أصبحت تلك الاتحادات لا تعبر عن احتياجاتهم الثقافية ومشكلاتهم الاجتماعية التى تواجهم وكيفية حلها، كما أنها واجهت التعنت والقيود من قِبل الإدارة والقيادة بما جعلها لا تنمى لدى الطلاب تحمل المسئولية والانتماء والمواطنة.

خامساً: دور الإدارة الجامعيـــة فى نشر الثقافـــة القانونيـــة:

تُعد الإدارة الجامعية من أهم عناصـر البيئـة الجامعية التى يتوقف علــى مدى جودتهــا كفاءة أداء المؤسسة الجامعية، فهى المحرك الرئيس فى العمل الجامعى. وتتمثل الإدارة الجامعيـة بالقيادات المسئولة عن المجتمع الجامعى المتكامل مع مجتمعه، والقــادرة على النهوض برسالــة الجامعة، وإعادة مناخها لضمان المحافظة على مستقبل الديمقراطيـة والأمن والاندماج الاجتماعى داخل الجامعة وخارجها، خاصة حينمــا ينضم خريجوهـا إلى ســوق العمل. (**شاكر،٢٠٠٧: ١٤٣)**

ويتحدد دور الإدارة الجامعية فى نشر الثقافة القانونية من خلال ما يلى ***(الكندرى،٢٠٠٧: ٤١-٤٢)***:

- إقامة أسبوع " التوعية القانونية للوائح الطلابية" فى بداية كل عام دراسى يتم من خلاله توعية جميع أعضاء المجتمع الجامعى من قياديين، وأعضاء الهيئة التدريسية، وموظفين، وطلبة، باللوائح الطلابية المختلفة من خلال إجراء بعض الفعاليات، مثل: إقامة الندوات، وإجراء المسابقات التى تتعلق باللوائح، وتكريم القيادات الطلابية والجمعيات الطلابية التى تلتزم بتطبيق اللوائح.
- نشر القواعد القانونية بمرافق الجامعة حتى يتمكن الطلبة من الاطلاع عليها بصــورة

مستمـرة، وذلك من خلال نشر الملصقات، ووضع الإعلانات الخاصة بها.

– دراسة واقتراح السياسة العامة والخطط والبرامج التى تكفل تحقيق دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية، وخدمة المجتمع .

– عقد اللقـاءات التنويريـة ذات العلاقة باللوائـح والقوانين المنظمة للعمـل، والزام جميع الطلبـة بالحضور لتعريفهم ببنود هذه القواعد بصورة تفصيلية.

– توعية القياديين والإداريين العاملين فى مختـلف قطاعات الخدمـات والأنشطة الطلابيـة فـى الجامعة بالقوانين المنظمة للعمل؛ حتى يتمكنوا من تثقيف الطلاب بصورة صحيحة.

– على الإدارة الجامعية الحزم فى تفعيل تطبيق الجزاءات عند مخالفة بعض الطلبة للـوائح، حتى يكون ذلك رادعاً لمنـع بعض الطلبة من تكرار مخالفة اللوائح، وزيادة احترام الطلبة للنظم والقوانين الجامعيـة. ومَن ثَم، يكتسب الطلاب معرفة ثقافة القوانين، وبـالتالى الانضباط والالـتزام تجاه القواعد القانونية.

وأضاف ***(عبد الجواد، ٢٠٠٢: ١٧٢)*** أدوار أخرى للإدارة الجامعية فى نشر الثقافة القانونية تمثلت فيما يلى:

– إعداد وتنفيذ برامج التدريب للطلاب على استخدام الأسـاليب العلمية والفنية وتنظيم المؤتمـرات والندوات والمحاضرات التثقيفية وورش العمل لتنمية مهاراتهم العمليـة واكتساب المعارف القانونية المنظمة للعمل.

– إصدار كتيبات، ومنشورات، وأدلة إرشادية مطبوعة، وتوزيعها على الطلاب لنشـر القواعد القانونية المنظمة للعمـل وبعض المخالفـات القانونية المتعلقة بالعمل، وتوضيح الجزاءات المتعلقة بها.

– إنشاء الإدارات ذات الطابـع الخاص بالجامعـات وكلياتهـا تعمل على تلبية احتياجـات سـوق العمل بصفة خاصة، واحتياجات المجتمع بصفة عامة.

هذا، بالإضافة إلى إقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل التى تستعين بها الجامعة فى نشر الثقافة القانونية للطلاب، ويتضح ذلك من خلال ما أشارت إليه منظمة الأمم المتحدة من التأكيد على أهمية تعزيز الدور العام الذى تؤديه مؤسسات التعليم العالى فى توعية الطلاب بحقوق الإنسان بما يشمل ذلك حقوقهم وواجباتهم القانونية، وذلك من خلال

أنشطة خاصة مثل: المهرجانات والمؤتمرات والمعارض بالتعاون مع المجتمع المدنى والحكومات المحلية وغيرها.**(منظمة الأمم المتحدة،٢٠١٢: ١٨)**

من خلال ما سبق، اتضح أن أدوار الإدارة الجامعية فى نشر الثقافة القانونية كثيرة ومتعددة؛ حيث تعد المحرك الرئيس فى العمل الجامعى، لذلك تخول إليها مهام إعداد وتنفيذ برامج تدريب الطلاب على اتباع القواعد القانونية، وكيفية حل المشكلات بطريقة قانونية، وكذلك عقد اللقاءات والمحاضرات التثقيفية وورش العمل، وإصدار منشورات التوعية للطلاب، كما يمكنها توعية الطلاب بالقوانين المنظمة للعمل بطريقة غير مباشرة عن طريق توعية القياديين والإداريين ليتمكنوا من تثقيف الطلاب بشكل إيجابى.

وعليه، تمثلت الصعوبات التى واجهت دور الإدارة الجامعية فى نشر الثقافة القانونية كما اتضح فى (عشيبة، ٢٠٠٢: ٩٥ – ٩٧):

– قصور التناسب بين سلطات الأفراد ومسئولياتهم فيما يتعلق بإدارة الشئون الجامعية.

– التداخل بين مسئوليات وسلطات الوظائف المختلفة بالجامعة، خاصة الوظائف القيادية.

– عدم الاستعانة بالكفاءات الإدارية المتميزة التى لديها قدرة على الإبداع والتغيير.

– ضعف وضوح الرؤية فى الإدارة الجامعية حول أهمية نشر الثقافة القانونية المنظمة للعمل.

– عدم دقة وسلامة المعلومات المتاحة للمسئولين بالتعليم الجامعى.

– الافتقار إلى وسيلة لإعادة توزيع الاعتمادات المالية داخل الجامعة؛ بسبب الافتقار إلى أساس لتقويم الجدارات أو الاستحقاقات النسبية للتخصصات المختلفة.

– صعوبة نقل المخصصات المالية من أحد فروع الجامعة إلى فرع آخر، لعدم توافر أساس لتقويم الجدارات أو الاستحقاقات النسبية للبرامج والأنشطة الأكاديمية بالجامعات.

– الاهتمام بالشكل التنظيمى للجامعة بغض النظر عن مدى ملائمته لظروف واحتياجات العمل الفعلية.

-محدودية الموارد المالية والقيود المفروضة على الإنفاق، وهو ما أثر بشكل سلبى على ما تقوم به الإدارة الجامعية من جهود وأنشطة فى مجال البحث العلمى أو فى تعليم الطلاب وإعدادهم أو فى خدمة المجتمع.

- قصور استقلال الجامعة، وهو ما يحول العمل فى الجامعات- فى النهاية- إلى عمل روتينى، وليس عملاً إبداعياً.

- المركزية فى اتخاذ القرارات الجامعية، بالإضافة إلى القوانين واللوائح المنظمة للعمل التى ما زالت تتضمن نصوصاً ومواد لا تتماشى مع المتغيرات المعاصرة، وتعوق العمل الجامعى وتطويره.

بناءً على ما سبق، يمكن القول: إن هناك العديد من القصور فى أداء أدوار الإدارة الجامعية؛ نتيجة للصعوبات التى تواجهها، والتى اتضحت أكثر فى مركزية اتخاذ القرارات الجامعية، والتى نتج عنها إهدار الوقت، كذلك ضعف الموارد المالية المتاحة للجامعة، مما أدى إلى صعوبة تحقيق ما تصبو إليه الإدارة الجامعية من أهداف علمية وعملية.

المحور الثالث: تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية.

تناول هذا المحور وضع تصور مقترح لتفعيل دور عناصر البيئة الجامعية، ويأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التى عرقلت نشر الثقافة القانونية، وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: أهداف التصور المقترح:

تمثلت أهداف التصور المقترح فيما يلى:

١- وضع رؤية بأهم الأدوار التى يمكن أن يقوم بها عضو هيئة التدريس من خلال تفاعله وحواره مع طلابه، فضلاً عن استخدام طرق التدريس المختلفة، إلى غير ذلك من الممارسات التى يمكن أن تساهم فى نشر الثقافة القانونية لطلابه.

٢- وضع رؤية لأهم الأدوار التى يمكن أن تقوم بها الجامعات الحكومية من خلال مناهجها الدراسية لنشر الثقافة القانونية للطلاب، وذلك من خلال التطوير المستمر للمناهج ومواكبة التغيرات المجتمعية.

٣- وضع رؤية لأهم الأدوار التى يمكن أن تقوم بها الأنشطة الطلابية، والاتحادات الطلابية بالجامعات الحكومية فى تدعيمهما لنشر الثقافة القانونية للطلاب.

٤- استعراض أهم الأدوار التى يمكن أن تقوم بها الجامعات الحكومية من خلال إداراتها الجامعية لكى تساهم فى نشر الثقافة القانونية للطلاب.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح من عدة ركائز تتضح فيما يلى:

١- إكساب الطلاب المعارف المرتبطة بالقانون، والتى يحتاجون إليها فى حياتهم العملية مما يؤدى إلى تجنبهم الوقوع فى كثير من منازعات العمل.

٢- التقليل من مظاهر العنف فى مؤسسات العمل، عن طريق معرفة الطالب بما له من حقوق فيمارسها وما عليه من واجبات تجاه الآخرين فيؤديها.

٣- ترسيخ مسئولياتهم المدنية، وأهمية المشاركة فى تحقيق الأمن الاجتماعى بشكل عام بالإضافة لتعزيز قيم الانتماء للمجتمع بصفة عامة، والانتماء لمؤسسات العمل بصفة خاصة.

ثالثاً: أسس التصور المقترح:

يتكون هذا التصور من جملة من الأسس تتضمن ما يلى:

١- الجامعة من أهم المؤسسات التربوية المنوط بها تنمية ثقافة الطلاب (سياسياً- اجتماعياً- اقتصادياً- قانونياً- صحياً)

٢- إن الاهتمام بثقافة الإنسان من أهم متطلبات رقى المجتمعات وتقدمها.

٣- إن معرفة الطالب بحقوقه وواجباته التى تقرها القوانين من أهم الوسائل لتكوين مجتمع واعٍ بحقوقه من خلال نشره لهذه المعارف فى بيئة عمله بعد التخرج.

٤- إن نشر الثقافة القانونية لطلاب الجامعات الحكومية أصبح ضرورة حتمية فى ظل انتشار منازعات وقضايا العمل فى الفترة الأخيرة.

رابعاً: معوقات تحقيق التصور المقترح:

- إفتقاد بعض أعضاء هيئة التدريس للقدر المناسب من الثقافة القانونية.
- عدم توافر الحرية الكافية لعضو هيئة التدريس فى اختيار موضوعات الثقافة القانونية لتدريسها.
- جمود محتوى المناهج الدراسية.
- ضعف الميزانية المخصصة لممارسة الأنشطة الطلابية بالجامعة.

– انشغال الطلاب بالدراسة لكثرة المناهج، قد يعيق مشاركتهم فى كثير من أنشطة الاتحاد الطلابى.

– نقص الإمكانيات وضعف التمويل، قد يعيق إدارة الجامعة فى القيام بالإجراءات التى تؤدى إلى نشر الثقافة القانونية للطلاب.

خامساً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

يتطلب تنفيذ التصور المقترح ضرورة توافر بعض المتطلبات منها:

١– متطلبات خاصة بعضو هيئة التدريس:

– توجيه الطلاب للبحث فى المشكلات المجتمعية والعملية المرتبطة بالقانون.

– توظيف طرق التدريس الحديثةفى نشر الثقافة القانونية للطلاب.

–الاهتمام بتزويد الطلاب بالمهارات والخبرات المعرفية القانونية المرتبطة بالقوانين المنظمة للعمل.

٢– متطلبات خاصة بالمناهج الدراسية:

– تطوير المناهج الدراسية لتعريف الطلاب بمختلف قضايا ومنازعات العمل.

– التأكيد على القيم المرتبطة بالثقافة القانونية مثل: الانتماء، والولاء، والمساواة.

– أن تتضمن المناهج محتويات عن الثقافة القانونية.

٣– متطلبات خاصة بالأنشطة الطلابية:

– إقامة عروض مسرحية تثرى معرفة الطلاب بالقوانين التى تهمهم فى مجال العمل.

– إتاحة الفرصة للطلاب فى عقد المناقشات والمناظرات الطلابية فى قضايا العمل فى حدود القوانين المنظمة للعمل.

٤– متطلبات خاصة بالاتحادات الطلابية:

– إعطاء الطلاب حرية إقامة الندوات والمؤتمرات المختلفة الخاصة بمجال نشر الثقافة القانونية.

– أن تدعم أنشطة الاتحاد المبادىء المرتبطة بالثقافة القانونية مثل: الحرية، والديمقراطية والمساواة.

٥- متطلبات خاصة بالإدارة الجامعية:

- تدعيم مكتبات الجامعة بالجديد فى مجال الثقافة القانونية.
- عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتعزيز الثقافة القانونية لديهم.
- إنشاء مراكز للبحث ونشر المعلومات فى مجال الثقافة القانونية لتقديم دورات تدريبية للطلاب.

سادساً: آليات تنفيذ التصور المقترح:

- أن يشارك عضو هيئة التدريس فى التنظيم والإعداد والتخطيط لبرامج تثقيفية وتدريبية للطلاب فيما يتعلق بنشر القافة القانونية لديهم، وذلك عن طريق مشاركته فى المؤتمرات والندوات المرتبطة بتلك البرامج.
- دمج محتويات عن الثقافة القانونية ضمن بعض المناهج الدراسية، أو تدريس الثقافة القانونية بشكل مستقل كمقرر قائم بذاته.
- أن تقوم الجامعة بتوفير المخصصات المالية التى يمكن من خلالها إقامة المسابقات الفنية والثقافية التى تستهدف نشر الثقافة القانونية للطلاب، ورصد الجوائز المادية المحفزة للطلاب للاشتراك فى تلك المسابقات.
- أن يقوم اتحاد الطلاب بتنظيم مجموعة من مجموعة من الندوات التى تستهدف مناقشة القضايا المتعلقة بالثقافة القانونية فى مجال قضايا ومنازعات العمل.
- تقديم دورات تدريبية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وإقامة المؤتمرات وورش العمل وإلقاء المحاضرات لتعزيز الثقافة القانونية لديهم، بالإضافة لإقامة العروض الوثائقية التى تثرى معرفة الطلاب بالقوانين المنظمة للعمل،
- أن تحدد الجامعة سنوياً من ميزانية المكتبات جزءاً يوجه نحو تزويد المكتبة بالكتب المرتبطة بالثقافة القانونية.

خـــاتمـــة:

لقد تناول هذا البحث دور الجامعة فى نشـر الثقافة القانونيــة لطلابها، وذلك من خــلال عناصر المنظومــة التعليميــة التى أوضحت دور عضو هيئــة التدريس فى إعــداد الطلاب وتزويدهم بالثقافة القانونيــة، بجانب دور المناهــج التــى هدفت إلى نشـر الثقافة القانونيــة وتنميتهــا لدى الطــلاب، فضــلاً عن دور الأنشطــة الطلابيــة وإسهاماتهــا المتعددة فى ترسيخ قيم التعاورن واحتـرام الأنظمـة والقـوانين، بالإضافة إلى دور الاتحادات الطلابية التى ساهمت فى نشر المعارف القانونية من خلال أسر الاتحاد المختلفة، وكذلك دور الإدارة الجامعية التى يقع على عاتقهـا مسئولية النهوض بمستوى الطلاب، بالإضافة إلى توضيح الصعوبات التى تعوق كل دور من أدوار عناصر البيئة الجامعية فى نشر الثقافة القانونية للطلاب.

المراجع:

– أبو النور، محمد عبد التواب وآخرون (٢٠١٣): **التربيـــة المدنيـــة واستراتيجيـــات تنميتهـا " قضايا وتطبيقات"**، دار الفكر العربى، القاهرة.

– أحمد، محمود عبده (٢٠٠٥): دور الأنشطة الطلابية فى إكساب قيم المشاركة لدى طلاب جامعة الأزهر، **ماجستير**، كلية التربية، جامعة الأزهر.

– أحمد، نجم الدين نصر (٢٠٠٨): تقويـم أداء أعضـاء هيئة التـدريس بين رصد الواقـع ورؤى التطوير: دراسة ميدانية، **مجلة كلية التربية بالزقازيـق**، (ع٦١)، كلية التربيـة، جامعة الزقازيق.

– أحمد، علاء الدين يحيى مغازى أحمد(٢٠٠٨): دور الاتحادات الطلابيـة الجامعيـة فى إعداد قيـادات الشباب للمشاركة فى ممارسـة العمل السياسـى فى المجتمع: دراسة مطبقة على اتحـاد طلاب المعهد العالى للخدمة الاجتماعيـة بكفر الشيخ، **مجلـة دراسات فى الخدمـة الاجتماعيـة والعلوم الإنسانية**، (ع٢٤)، (ج١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

– إبراهيم، مجدى عزيز (٢٠٠٩): **معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم**، عالـم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة.

– إدريس، أحمد ماهر خليفة(٢٠١٤): الثقافة القانونية لدى طلاب الجامـعات المصرية "دراسة حالة"، **ماجستير**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

– الإسكندرانى، أيمن أحمد آنسى (٢٠٠٦): اتجاهات الطلاب نحو الاتحـادات الطلابية: دراسـة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الزقازيق، **مجلة كليـة الآداب**، (ع ٣٨)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

– بودى، زكى بن عبد العزيز (٢٠١١): مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل: دراسة ميدانية، **المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل**– العلوم الإنسانية والإدارية، (مج ١٢)، (ع ٢)، جامعة الملك فيصل، السعودية.

–جابر، وليد أحمد وآخرون (٢٠٠٩): **طرق التدريس العامة تخطيطها وتطبيقاتها التربوية، دار الفكر العربى**، (ط ٣)، عمان، الأردن.

– جرجس، نبيل سعد خليل (١٩٩٢): دراسة تقويمية لبعض الأدوار التى يقوم بها أعضـاء

هيئـة التدريس بجامعة أسيوط، **المجلة التربوية**، (ع٧)، (ج١)، كلية التربية، جامعة سوهاج.

– الجسار، سلوى عبدالله (١٩٩٧): دور التعليم فى التنمية البشريـــة: المناهج الدراسيـــة كحالة، **مجلة مستقبل التربية العربية**، (مج ٣)، (ع ١١,١٢)، المركز العربى للتعليم والتنمية، الكويت.

– جمعـة، ثنـاء أحمد(٢٠٠٦): فاعليـة برنامج تعلـم ذاتى فى تنميـة بعـض جـوانب الثقافـة القانونية لدى طلاب كلية التربية، **ماجستير**، كلية التربية، جامعة عين شمس.

– جودسون، روى (٢٠٠٣): الدليل إلى احترام القانون، **مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)**، (مج٤)، (ع٦)، القاهرة.

– الحازمى، محمد بن عبد الله بن حسين وآخرون (٢٠١٥): دور الجامعة التربوى فى نشر ثقافة العمل التطوعى فى المجتمع السعـودى" دراسة ميدانيـة" ، **المجلـة التربويـة**، (مج٢٩)، (ع ١١٦)، مجـلس النشر العلمى، سبتمبر، السعودية.

– الحرون، منى محمد السيد (٢٠١٣): الثقافة القانونيـة لدى طلاب الجامعـات: دراسة تحليليـة للتشريعات المنظمة للحياة الجامعيـة، **مجلة دراسـات عربية فى التربية وعلم النفس**، (ع ٣٧)، (ج ٤)، السعودية.

– حسبو، إبراهيم محمد على (٢٠١٧): دور المناهج الدراسية فى نشر ثقافة السلام فى السودان، **مجلة دراسات تربوية**، (ع ٦)، كلية التربية، جامعة إفريقيا العالمية.

–خضر، أسماء عبد الفتاح نصر(٢٠١٣): استراتيجية مقترحة للتنمية الثقافية لطلاب جامعة الأزهر فى ضوء متطلبات الالفية الثالثة، **دكتوراه**، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر.

– رمضان، محمد محمد محمد (٢٠١٨): الثقافـة القانونيـة لطلاب كليـات التربيـة " دراســة تحليلية "، **دكتــوراه**، كلية التربية، جامعة المنوفية.

– الزبون، محمد سليم عودة (٢٠١٥): دور الجامعات الأردنية فى تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة نظر طلبتها، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (مج٤٢)، (ملحق٢)، عمادة البحث العلملى، الجامعة الأردنية.

– السالمان، إبراهيم سلمان (٢٠٠٧): دور الإدارات المدرسية فى تـعزيز الأمن الفكـرى للطلاب، **ماجستير**، قسم العلوم الشرقية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، السعودية.

– سعد، محيى محمد (٢٠٠٨): **أسس الثقافة القانونية وأهميتها للإنســان فى عصر**

العولمة، المكتب الجامعى الحديث، جامعة الإسكندرية.

– سكران، محمد (٢٠٠١): **الطالب والأستاذ الجامعى**، سلسلة دراسات وبحوث تربوية، الجزء الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

– السيسى، جمال أحمد، سمحان، منال فتحى (٢٠٠٦): وعى أعضاء هيئة التدريس بالقوانين المنظمة لعملهم فى الجامعات، **المؤتمر العلمى الأول " الأمن الاجتماعى والتربية"** ، وذلك فى الفترة من (١١ – ١٨) ابريل " ، كلية التربية، جامعة الأزهر.، القاهرة.

– شاكر، شفيق كايد (٢٠٠٧): الإدارة المعاصرة وجامعة المستقبل " رؤية استراتيجية، **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية**، كلية بغداد، (ع١٤)، بغداد.

– شحاته، حسن سيد (٢٠١٢): **استراتيجيات التعليم والتعلم الحديثة وصناعة العقل العربى**، الدار المصرية اللبنانية، (ط٣)، القاهرة.

– عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠١٢): **الموطنة والتربية الوطنية "اتجاهات عالمية وعربية"**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

– عبد التواب، عبد التواب عبداللاه (٢٠١٦): تصور مقترح لتفعيل دور جامعة أسيوط فى تنمية الثقافة الإعلامية لدى طلابها فى ضوء خبرات بعض الدول، **مجلة الثقافة والتنمية**، (س١٦)، (ع١٠٤)، جمعية الثقافة من أجل التنمية.

– عبد الجواد، مختار (٢٠٠٢): تطوير رعاية الطلاب بالجامعات المصرية فى ضوء تحديات الانفتاح الثقافى فى عصر المعلومات، **المؤتمر السنوى العاشر " الجامعة وقضايا المجتمع العربى فى عصر المعلومات**، الجمعية المصرية للتربية للمقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

– عبد الفتاح، نبيل (٢٠٠٢): الوعى القانونى وتنمية الثقافة السياسية فى مصر، **مجلة الديمقراطية**، (مج٢)، (ع ٧)، مؤسسة الأهرام.

– عبد العال، عنتر محمد أحمد (٢٠١٤): دراسة مقارنة لتقويم أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات العربية والجامعات الأمريكية وإمكانية الإفادة منها فى مصر، **المجلة التربوية**، (ج٣٥)، كلية التربية، جامعة سوهاج.

– عبدوش، رهادة (٢٠٠٦): إدراج الثقافة القانونية فى المناهج ضرورة علمية، متاح على الموقع الإلكترونىhttp://www.an-nour.com ، (تاريخ الاسترجاع فى ٢٠٢١/٦/١٠،

١٠ م).

– العجاج، فاروق عبد الوهاب (٢٠٢٠): من خصائص الثقافة القانونية العامة، متاح على الموقع الإلكترونى http://iraqi.dk/new/eskndе.com،(تاريخ الاسترجاع ٢٠١٩/٧/١٠، س ٨ م)

– العزاوى، نضال مزاحم رشيد (٢٠١٧): دور المناهج التربوية فى توعية الطلبة ووقايتهم من الانحراف والجريمة، **المؤتمر الدولى المحكم: الجريمة والمجتمع**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – السناسل، عمان.

– عشيبة، فتحى درويش محمد (٢٠٠٢): الإدارة الجامعية فى مصر بين التفاعل مع التحديات المعاصرة ومشكلات الواقع، المؤتمر العلمى الرابع " **التربية ومستقبل التنمية البشرية فى الوطن العربى على ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين**" فى الفترة من (٢١– ٢٢ أكتوبر)، كلية التربية بالفيوم، جامعة القاهرة فرع الفيوم.

–على، أحمد الأمين (٢٠١٣): دور الأنشطة الطلابية فى تنمية المسئولية البيئية لدى طلاب الجامعة، **المجلة العربية للعلوم الاجتماعية**، (ع ٣)، (ج ١)، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية.

– العودة، أروى بنت سليمان بن حمد (٢٠١٧): دور الأنشطة الطلابية فى تنمية ثقافة الحوار لدى طالبات المرحلة الثانوية بمنطقة القصيم" دراسة ميدانية"، **ماجستير**، كلية التربية، جامعة القصيم، السعودية.

– القصاص، مهدى محمد محمد (٢٠٠٢): الرؤى المتباينة عند القرويين فى فهم القانون: دراسة سوسيولوجيه لبعض عناصر الثقافة الشعبية، **دورية الثقافة الشعبية**، (ع٣)، المركز الحضارى لعلوم الإنسان والتراث الشعبى، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

– الكندرى، نبيلة يوسف عبدالله (٢٠٠٧): واقع الوعى الطلابى باللوائح الطلابية ودور الإدارة الجامعية فى جامعة الكويت فى تحقيق ذلك، **حولية كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، القسم التربوى**،(ع٨)، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.

– محمود، وردة على عويس (٢٠١٤): دور الاتحادات الطلابية فى تنمية المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة فى مصر، **مجلة عالم التربية**، (س١٥)، (ع٤٥)، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية.

– المرصفى، محمد على محمد (١٩٩٠): العوامل التى تؤثر فى تطوير أداء أستاذ الجامعة: دراسة حالة لكلية التربية بطنطا، **مجلة كلية التربية**، (ع١١)، كلية التربية، جامعة طنطا.

– الملط، عزة حسن محمد (٢٠٠٤): المسرح وتفعيل ممارسة حقوق الإنسان، مؤتمر حقوق الإنسان " التحديد والتبديد (رؤى تربوية)"، **مجلة التربية**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

– منصور، سمير حسن(٢٠٠٣): **الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى المجتمع المدرسى**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

– منظمة الأمم المتحدة (٢٠١٢): **خطة عمل المرحلة الثانية (٢٠١٠– ٢٠١٤) من البرنامج العالمى للتثقيف فى مجال حقوق الإنسان بشأن التثقيف والتدريب فى مجال حقوق الإنسان لمرحلة التعليم العالى**، نيويورك، جنيف.

– نوير، محمد عاطف وآخرون (٢٠١٢): **دليل أخلاقيات المهنة لاعضاء هيئة التدريس وبعض الوظائف المعاونة، وحدة ضمان الجودة**، كلية العلوم، جامعة طنطا.

–وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤–٢٠٣٠)**، المشروع القومى لمصر، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

− Betancourt, J.R (2003): **Cross – cultural medical education, conceptual approaches and frame works for evaluation Academic medicine**, VOL (78), No (6).

- Mebie, Robin Heskeli (1994): "**Living the Law by Learning the Law AK-12, Law Related Education Curriculum Guide"** Virginia University Richmond Inst.

- Pat, Pustule (2008): Hollywood and Human Rights in Curriculum, **Education Law Journal,** Canada, VOL (17), NO (3).

- Michales, Ralf (2011): **Legal culture, forth coming in Oxford,** Hand book of eurpea, private Law, Oxford university, press.

- Togaybaeva, Aygulden Kadirovna (2013); pedagogical Conditions for Forming Legal Culture of Kazakhstan Students**,World Applied Sciences Journal**, VOL (22), NO (3), Aktobe State pedagogical University, Aktobe City, Kazakhstan